بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب
او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في
ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني
اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره
بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد انه
اما قايم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه
ما هو غير متعين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شي بشي دون اخر قصر افراد و
تخصيص شي بشي مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده
قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيصا لموصوفه دون اخرى لا تخصيصا لموصوفه مكان اخرى لانه لم تثبت
الصفة الاخرى حتى تثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم لمن
اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شي بشي دون اخر مشتركا من قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف
قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف
بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قايم لمن
اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت معنى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية
واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان حقيقتها محال بل اعتقد
اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من
الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة
تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد

المخاطب

المخاطب نفي الصفة المذكورة في اثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات
الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون
الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت
ما زيد الا قايم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها
له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه
بالصفتين ولم يجوز انتفا احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قايم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال
بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شي بشي مكان اخر لكنه
لا ينفي ان يتحقق فيه تخصيص شي بشي دون اخر لان قولك ما زيد الا قايم لمن يردده بين
القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيجب ان
يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين فلا بد من ان يكون المخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن
في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من
يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى
القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان
اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر
الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط
قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما
في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه
مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر
وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون
اثباتها مشعرا بانتفا غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قايم مشعرا بانتفا غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفا الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد
قايم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم

Copyright © King Saud University